



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ التي وجهها رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام (S/2004/1016)، وأفاد فيها أن المجلس أحاط علما، في جملة أمور، بتوصية الأمين العام تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن "تقييم الحالة على الأرض وعن خطة لانهاء البعثة". ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته أطراف اتفاق سلام بوغانفيل منذ الجلسة الإعلامية التي قدمت للمجلس يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في مجالات التحضير للانتخابات، والمصالحة مع زعماء "المنطقة المحظورة"، والتخلص من الأسلحة، وحالة القانون والنظام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويفصل أيضا بشأن خطة انتهاء البعثة.

ثانيا - تقييم الحالة

ألف - التحضير لانتخاب حكومة مستقلة في بوغانفيل

٢ - لقد وضعت إدارة مقاطعة بوغانفيل، بدعم من اللجنة الوطنية للانتخابات، خططها تفصيلية للانتخابات المقبلة التي ستسفر عن إنشاء أول حكومة مستقلة في بوغانفيل. وقد جرى تقدير تكلفة جميع العمليات الانتخابية وقدمت التقديرات إلى الحكومة الوطنية للموافقة على تمويلها. وانتهت الإدارة من وضع اللمسات الأخيرة على تقرير عن حدود الدوائر الانتخابية للمقاطعة. وهي تعمل على تحديث وتوحيد القائمة العامة للمقاطعة، بما في

ذلك "المنطقة المحظورة". ومن المنتظر أن تستكمل القائمة العامة الموحدة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٣ - وفي ١١ آذار/مارس، طلبت اللجنة الاستشارية الانتقالية، المؤلفة من أعضاء في الحكومة المؤقتة لمقاطعة بوغانفيل والمؤتمر الشعبي لبوغانفيل، إلى ممثلي، رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، تقديم إيضاحات بشأن ما إذا كان التأخير المحتمل في العملية الانتخابية سيحمل البعثة على البقاء إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وعقب جلسة للمتابعة تضمنت أسئلة وردودا، استطاعت اللجنة أن تأخذ على عاتقها التزاما راسخا بالمضي في عملية الانتخاب وفقا للخطة التي نوقشت سابقا. وقررت اللجنة أن يجري الاقتراع في الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد نُشر هذا القرار رسميا.

٤ - وستجري الانتخابات للرئاسة ولللمجلس التشريعي لبوغانفيل، الذي سيعرف باسم مجلس النواب. وسيألف المجلس من ٣٣ عضوا كل يمثل دائرته الانتخابية، إلى جانب ٣ أعضاء من النساء و ٣ أعضاء من المحاربين السابقين، ينتخب كل واحد منهم عن كل منطقة من مناطق بوغانفيل الثلاث: الشمالية والوسطى والجنوبية. وسيُنتخب الرئيس مباشرة باقتراع يجري في كل أرجاء بوغانفيل، في حين ينتخب أعضاء مجلس النواب رئيسا للمجلس من خارجه.

٥ - والموظفون القائمون على الانتخابات في بوغانفيل يتمتعون بالخبرة وسبق لهم أن أجروا انتخابات في بوغانفيل في سنوات سابقة، كان آخرها الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٢. ويعمل زعماء بوغانفيل جاهدين على الحفاظ على سمعتهم الطيبة السابقة إبان الانتخابات المقبلة لانتخاب حكومة بوغانفيل المستقلة. وقد وضعت موضع التنفيذ خطط لتوفير الأمن للأفراد ولصناديق الاقتراع. وستقدم الشرطة المجتمعية المساعدة اللازمة، تساندها شرطة بوغانفيل النظامية. ويقوم زعماء المجتمعات المحلية ومتطوعون من المحاربين السابقين، بتيسير من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، بحملة توعية عامة بحدوى الانتخابات مع أعضاء من المقاتلين في قوات دفاع ميكاموي في "المنطقة المحظورة". ونتيجة لهذه الحملة، أعرب عدد كبير من أعضاء قوات دفاع ميكاموي عن دعمهم للانتخابات ورغبتهم في المشاركة فيها مؤكدين عدم التدخل في العملية الديمقراطية.

٦ - وأعرب كل من الحكومة الوطنية وزعماء بوغانفيل عن رغبتهم في وجود مراقبين دوليين في بوغانفيل أثناء الانتخابات. ورأوا أن وجود مراقبين دوليين سيعزز من اطمئنان شعب بوغانفيل وثقته في عملية السلام وفي قدرتهم على ممارسة حقهم في الانتخاب بحرية

وشفافية. وتعمل حكومة بابوا غينيا الجديدة على إعداد طلب يوجه إلى منظمة الأمم المتحدة الإقليمية والبلدان المجاورة المهتمة بإيفاد مراقبين للانتخابات.

باء - التطورات في محيط "المنطقة المحظورة"

٧ - عُقد في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ بتيسير من البعثة، اجتماع يمكن وصفه بأنه حدث تاريخي ضم عدة زعماء سياسيين من بوغانفيل، وقادة عسكريين ومحاربين سابقين من جيش تحرير بوغانفيل وقوة دفاع بوغانفيل، ناقشوا فيه للمرة الأولى عملية السلام مع ١٠٠ من الفاعلين الرئيسيين في قوات دفاع ميكاموي. وتقرر في الاجتماع متابعة عقد لقاءات مماثلة في المستقبل القريب لتبادل وجهات النظر من أجل تذليل الخلافات والعمل معا من أجل مستقبل أفضل لبوغانفيل. كما تعهد ممثلو ميكاموي بعدم عرقلة العملية الانتخابية.

٨ - وفي الاجتماع الثاني المعقود في أراوا يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، ناقش المشاركون مسائل إزالة آخر متراس عند ملتقى طرق مورغن، والمصالحة بين فرانسيس أونا، الزعيم في "المنطقة المحظورة"، وجوزيف كابوي، رئيس المؤتمر الشعبي لبوغانفيل، والانتخابات القادمة. وأعرب السيد كابوي عن استعداده الالتقاء بالسيد أونا للشروع في عملية المصالحة. وكانت مصادر مقربة لفرانسيس أونا أيضا قد أبلغت البعثة أنه مستعد هو الآخر للقيام بالمثل. ومن شأن هذه المصالحة أن تشكل تحسنا في العلاقات بين فصليهما. ومن شأن ذلك أن يبعث على التفاؤل باحتمال فتح "المنطقة المحظورة" وتوفير الخدمات الحكومية للسكان الذين يعيشون في هذه المنطقة. وستواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي وغير ذلك من الدعم للطرفين في هذه المسألة.

جيم - التخلص من الأسلحة

٩ - دمرت البعثة معظم قطع الأسلحة الـ ٢٠١٤ التي سبق أن وضعت في حاويات وفقا لخطة التخلص من الأسلحة. وهي تعمل الآن، من خلال زعماء المجتمعات المحلية، على إقناع المحاربين السابقين بتدمير ما تبقى من الأسلحة، وهي محفوظة في مستودعات مأمونة، والبعثة متفائلة بأن قضية التخلص من الأسلحة ستحل بشكل إيجابي قبل الانتخابات. ولبلوغ هذه الغاية، ستواصل البعثة إجراء مشاورات حثيثة مع الحكومة الوطنية والأطراف في بوغانفيل.

دال - القانون والنظام

١٠ - الوضع العام على الأرض في تحسن مستمر. فنشر شرطة بوغانفيل النظامية في بوغانفيل أعطى حتى الآن نتائج جيدة. وشعب بوغانفيل لم يزل يتحدث عن التحسينات في

الجوانب الأمنية وزيادة حرية الحركة، بوصفها نتائج ملموسة للتنفيذ الناجح لاتفاق السلام. ويوجد الآن ١١٦ من أفراد شرطة بوغانفيل في الخدمة في هذه المقاطعة، وسيخرج ٥٠ آخرون من أكاديمية الشرطة في بومانا في بورت مورسي، بحلول نهاية الشهر الجاري. وسينشرون قبل بداية الانتخابات. يضاف إلى ذلك، أن ٣٨٣ من أفراد الشرطة المجتمعية يعملون في قراهم في معظم مناطق الجزيرة. وستضطلع الشرطة بدور هام في السهر على الأمن أثناء الانتخابات القادمة. وتجتمع إدارة بوغانفيل والشرطة دوريا لتنسيق أدوار كل منهما أثناء التحضيرات للانتخابات وأثناء إجرائها.

١١ - استأنفت المحكمة الوطنية جلساتها في بوكا لأول مرة منذ أربع سنوات لمحاولة تصفية العبء المتأخر من الدعاوى التي تراكمت منذ ذلك الحين. وقد تحقق بالفعل تقدم في هذا المجال. على أن إنشاء مؤسسات إصلاحية يسير ببطء شديد، مما يعيق قضايا حقوق الإنسان. ولتدارك الوضع، تعمل إدارة المقاطعة، بتعاون وثيق مع ممثلي برنامج القانون والعدالة، الذي يموله مانحون إقليميون، على التعجيل في تشييد وترميم المؤسسات المطلوبة.

هاء - بناء السلام بعد انتهاء الصراع

١٢ - إن التحديات الهائلة في مجالي التأهيل والإصلاح التي ستواجهها حكومة بوغانفيل المستقلة لدى قيامها سيستدعي إيجاد آليات سريعة للإنجاز واتخاذ القرار: ولا بد أن تكون مسألة بناء قدرات حكومة بوغانفيل المستقلة إحدى أولوياتها. ولما كانت هذه عملية متواصلة، فستتطلب مساعدة مستمرة من قبل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والأوساط المانحة.

١٣ - وسينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجه المتعلق بالتخطيط والدعم المجتمعي لبوغانفيل. وسينصب تركيزه على ما يلي: (أ) بناء القدرات في مجال مهارات التخطيط والإدارة؛ (ب) دعم عملية السلام بالقيادة ومناصرة حقوق الإنسان والأنشطة الاجتماعية؛ (ج) تعزيز التنمية الاقتصادية وفرص كسب العيش.

١٤ - وتعتزم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) توسيع أنشطتها في بوغانفيل في عام ٢٠٠٥ عن طريق إجراء مزيد من الدورات في إطار البرنامج التدريبي للمعلمين المتطوعين. وسيقدم الدعم المستمر لما مجموعه ٦٠ معلما متطوعا من ٤٠ مدرسة في "المنطقة المحظورة" الذين سبق لهم أن أخذوا تدريبا وتلقوا مواد تعليمية في شكل مجموعة "المدرسة في الصندوق". وستعمل اليونيسيف بالاشتراك مع مؤسسة ميلانيسيا للسلام على الاضطلاع بأنشطة تدريب في مجال السلام للأطفال والشباب وكبار السن. وينتظر أن يشمل هذا البرنامج نحو ١٥٠ شخصا من "المنطقة المحظورة". وستشمل الأنشطة الأخرى المحددة التي

ستقوم بها اليونيسيف بتقديم الإمدادات وسبل النقل لمجالس المساعدة في المقاطعة، وإنشاء المكتب المعني بالمرأة والطفل في أراوا، وتنفيذ مشروع رائد عن برنامج قضاء الأحداث، والتحقيق داخل المجتمعات المحلية في العنف ضد الأطفال.

١٥ - وستوجه المساعدة التي يقدمها المانحون لتنفيذ الحكم الذاتي في بوغانفيل عن طريق صندوق الحكم والتنفيذ. وخطوات هذا التنفيذ وأولوياته المتفق عليها منصوص عليها في خطة العمل المشتركة لحكومة بابوا غينيا الجديدة وإدارة بوغانفيل. ونظرا لحضور جهات فاعلة دولية شتى، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكبار المانحين يشجعون إدارة بوغانفيل على أخذ زمام المبادرة في تنسيق توزيع المساعدة التي ينتظر أن يقدمها المجتمع الدولي وفقا للأولويات المحددة في خطة العمل المشتركة.

ثالثا - خطة انتهاء البعثة

١٦ - نظرا للتقدم الذي أحرزته الأطراف في مجال التخلص من الأسلحة وفي التحضير للانتخابات، وإذا لم تحدث أي تعقيدات غير متوقعة، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل ستنتهي ولايتها وتوقف أنشطتها رسميا يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي انتظار ذلك، ستواصل البعثة رصد الحالة قبل الانتخابات وفي أثنائها لكي تكون مستعدة للتحقق والتصديق على قوة امتثال الأطراف لشرط تسليم الأسلحة، وفيما إذا كان المستوى الأمني يتيح إجراء الانتخابات، إذا طلب أي من الأطراف منها ذلك. ولا بد أن تكون على الفور أي شكاوى أو استفسارات بهذا الشأن موضع نظر اللجنة الاستشارية لعملية السلام، التي ترأسها البعثة.

١٧ - والتطورات على الأرض، لا سيما الشروع في عملية المصالحة بين زعماء بوغانفيل وقوات دفاع ميكاموي، التي يسرها البعثة، تدعو للتفاؤل بنجاح سير الانتخابات وقيام حكومة بوغانفيل المستقلة. وعلى ضوء ذلك، تنوي البعثة الدعوة لعقد آخر اجتماع للجنة الاستشارية لعملية السلام في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عقب إتمام الانتخابات مباشرة، لتصفية هذا الجهاز الرئيسي الذي أنشئ بموجب الاتفاق تصفية رسمية، لأنه سيكون قد حقق الأهداف التي أسس من أجلها.

رابعا - ملاحظات

١٨ - بالنظر إلى وتيرة التحضيرات للانتخابات والتزام حكومة بابوا غينيا الجديدة وأطراف بوغانفيل بإجراء الانتخابات في الفترة من ٢٠ أيار/مايو حتى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أتوقع أن تقوم حكومة بوغانفيل المستقلة قبل انتهاء البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبإنشاء

حكومة بوغانفيل، سيكون دور الأمم المتحدة السياسي في عملية السلام قد استكمل بنجاح. ومنذ تلك اللحظة، ستأخذ وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية والأوساط المانحة زمام المبادرة في مساعدة حكومة بوغانفيل المستقلة على تنفيذ برامجها الخاصة بالتأهيل وبناء القدرات، فتعزز بذلك نتائج العملية السياسية.

١٩ - إن نجاح عملية بوغانفيل السلمية تحقق حتى الآن من خلال الجهود الدؤوبة المتعاونة التي بذلتها حكومة بابوا غينيا الجديدة وبذلتها أطراف بوغانفيل في اتفاقات السلام، ومن خلال الدعم القوي الذي قدمته الدول المجاورة والبلدان المانحة. وأدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل والبعثة التي سبقتها دورا هاما في تيسير هذه الجهود. وقد شكّلتا مثالا للطريقة التي يستطيع أن يعمل بها فريق صغير تابع للأمم المتحدة بكفاءة وفعالية.